

Distr.: General
2 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس
الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام
ورئيسة الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من القائمة بالأعمال بالنيابة في البعثة
المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا يزال الأطفال الفلسطينيون الأبرياء والعزل يتعرضون للقتل العمد بدم بارد من جانب القوات العسكرية لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولئن كانت المادة ٦ من اتفاقية حقوق الطفل تؤكد أن "لكل طفل حقاً أصيلاً في الحياة"، وتلزم الدول الأطراف بأن تكفل "إلى أقصى حد ممكن بقاء الطفل ونموه"، يُجرّم الأطفال الفلسطينيون من هذا الحق في كل يوم من جانب هذا الاحتلال الوحشي وغير القانوني.

ويتواصل على وجه الخصوص بلا هوادة ومع الإفلات التام من العقاب قيام إسرائيل بقتل وتشويه المحتجين السلميين الفلسطينيين في سياق مسيرة العودة الكبرى في قطاع غزة المحاصر. ويؤسفنا أن نضطر إلى الإبلاغ عن قائمة أخرى بأسماء مدنيين فلسطينيين، من بينهم أربعة أطفال، قتلوا بلا مبرر لمجرد مطالبتهم بالحرية وإنهاء تجريدتهم من إنسانيتهم في ظل هذا الاحتلال الاستعماري القمعي.

ففي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قتل منتصر محمد الباز، عمره ١٧ عاماً، على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي، التي تطلق النار بصورة منتظمة على المدنيين الفلسطينيين العزل، في إطار تنفيذ ما يشكل بوضوح سياسةً لإطلاق النار بقصد القتل.



وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، قتلت قوات الاحتلال أيضا بصورة متعمدة ووحشية خمسة فلسطينيين، هم أحمد سعيد أبو لبدة، عمره ٢٢ عاما، وعايش غسان شعث، عمره ٢٣ عاما، ونصار إياد أبو تيم، عمره ٢٣ عاما، ومحمد خالد عبد النبي، عمره ٢٧ عاما، وجابر أبو خميسة، عمره ٢٧ عاما.

وأعقب ذلك في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر استهداف أكثر من ٨٥ موقعا في قطاع غزة المكتظ بالسكان بواسطة طائرات حربية إسرائيلية وقتل ثلاثة صبية فلسطينيين آخرين في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، هم عبد الحميد عبد العزيز أبو ظاهر، عمره ١٣ عاما، ومحمد إبراهيم السطري، عمره ١٣ عاما، وخالد بسام أبو سعيد، عمره ١٤ عاما. وبذلك يصل مجموع عدد الفلسطينيين الذين قتلوا منذ أن بدأت الاحتجاجات في ٣٠ آذار/مارس إلى ٢١٧ شخصا على الأقل، مع إصابة أكثر من ٢٠.٠٠٠ مدني، أصيب كثير منهم بجروح خطيرة وإعاقات دائمة.

وعلى نحو ما أفادت به منظمة العفو الدولية مؤخرا، ما فتئ الجنود الإسرائيليون يستخدمون منذ بدء مسيرة العودة الكبرى "أسلحة عسكرية عالية السرعة مصممة لإلحاق أضرار بالمظاهرين الفلسطينيين الذين لا يشكلون خطرا وشيكا عليهم". وشجبت منظمة العفو "محاولات القتل والتشويه هذه المتعمدة على ما يبدو" باعتبارها "تثير بالغ القلق، ناهيك عن أنها غير قانونية بتاتا"، حيث يبدو أن بعض الحالات "يبلغ حد القتل العمد، وهو ما يشكل انتهاكا خطيرا لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب". وحذرت المنظمة من أن سياسة "عدم التسامح مطلقا" مع الاحتجاجات الفلسطينية التي أعلنتها إسرائيل مؤخرا ستعطي القوات الإسرائيلية "تفويضا مطلقا بتنفيذ عمليات قتل غير مشروع واسعة النطاق تزيد من إراقة الدماء".

وما فتئت التحذيرات تتواصل وتكثف في هذا الصدد. فقد أكد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط خلال الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها لمجلس الأمن، أن "الحالة في غزة آخذة بالانهيار. وذلك ليس من قبيل المبالغة. وهو ليس تهويلا. إنه واقع". ومن جانب آخر، ذكر جيمي ماكغولدريك، نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، أن العاملين في مجال تقديم المعونة في غزة يواجهون صعوبة في مواكبة هذه "الكارثة الخطيرة"، محذرا من أن الحالة "يمكن أن تكون أسوأ من ذلك" في العام المقبل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من الكم الهائل من الأدلة التي تقدمها الأمم المتحدة، ومنظمات حقوق الإنسان والمسعفون والصحفيون العاملون في الميدان، بما في ذلك إفادات شهود العيان وتسجيلات الفيديو التي تصف وتظهر استهداف المتظاهرين الفلسطينيين المسالمين، بمن فيهم الأطفال، من قبل القنصاة الإسرائيليين والدبابات والطائرات المسيرة من دون طيار إسرائيلية، تواصل إسرائيل تشويه الحقائق وتقديم افتراءات لا أساس لها مطلقا، تشير فيها ضمنا إلى أن الفلسطينيين، الذين يتلقون الرصاص الإسرائيلي، هم الملامون على مقتلهم وأن الإجراءات غير القانونية التي تقوم بها ترمي إلى مواجهة التهديدات التي يتعرض لها أمنها.

ويجب رفض هذا السرد الزائف والعدواني، ويجب التأكيد مجدداً على حق الشعب الفلسطيني في التجمع السلمي. وعلاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي تذكير السلطة القائمة بالاحتلال بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والإصرار على وفائها بتلك الالتزامات وعلى إنهاء ادعاء إسرائيل بأنها تشكل استثناء.

ويجبرنا هذا التجريد المنهجي للشعب الفلسطيني من إنسانيته على الإصرار على أنه لا يمكن توقع أن يكون شعب، فلسطيني أو غير ذلك، قادراً على تحمل عقود من القمع العنيف والهيمنة والسيطرة دون أن يعبر على الأقل عن رفضه لهذا الظلم، بوسائل منها الاحتجاج السلمي. وهذا ليس غريباً بل هو أمر طبيعي، وينبغي توقع أن يهبط الفلسطينيون، في ظل ما يُفرض عليهم من ظروف لا تطاق، للاحتجاج على تلك الظروف، بما في ذلك في غزة، التي أقر عدد كبير جداً من الأشخاص أنها تحولت بالفعل إلى سجن مكشوف من جراء الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل منذ ١١ سنة. وكما ذكر مايكل لينك، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، "توضح الظروف القاسية في غزة الكثير بشأن الدافع وراء المظاهرات الواسعة النطاق التي شهدتها العالم على مدى الأشهر السبعة الماضية على حدود غزة".

والواقع هو أنه على الرغم من نداءاتنا المتكررة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لردع إسرائيل عن ارتكاب جرائمها المستمرة، فإن غياب المساءلة لم يؤد إلا جعل شعبنا أكثر عرضة لوحشية هذا الاحتلال غير القانوني. ويجب على المجتمع الدولي أن يتصرف بسرعة لإنفاذ قواعد القانون الدولي. ويعلم الجميع أن الاحتلال الإسرائيلي لا يستطيع البقاء يوماً واحداً من دون ارتكاب السلطة القائمة بالاحتلال انتهاكات فادحة وصارخة - فوجوده ذاته متوقف على الإجرام. وقد تأخر اتخاذ إجراءات جادة لمحاسبة إسرائيل على جرائمها كخطوة أولية ضرورية نحو إنهاء السبب الأساسي لمظالم ومعاناة الشعب الفلسطيني في نهاية المطاف: الاحتلال الاستعماري لفلسطين منذ ٥١ عاماً، بما في ذلك الحصار الجوي والبحري والبري المفروض على غزة منذ ١١ عاماً.

وفي هذا الصدد، يجب أيضاً أن أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى استمرار الانتهاكات المتعمدة والمنهجية التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، حيث تستمر إسرائيل في مشروعها الاستيطاني الاستعماري، الذي يشرّعه ويتعهده المسؤولون الإسرائيليون على جميع مستويات الدولة، ويأتي مقترناً ببيانات صريحة واستفزازية وعدوانية من قبل ساسة إسرائيليين يدعون إلى ضم الضفة الغربية. وعلى نحو ما بينه السيد لينك في الأسبوع الماضي، "خلال خمسة عقود من الاحتلال، رسخت إسرائيل باطراد معالم سيادتها في جميع أنحاء الضفة الغربية" واتخذ البرلمانيون الإسرائيليون مبادرات رئيسية خلال العام الماضي "أصبحت ضوءاً أخضر وامضاً لاتخاذ خطوات أكثر اتساماً بالطابع الرسمي نحو الضم".

ولا تمثل الأحداث التالية التي وقعت في الأسابيع الأخيرة إلا بضعة حالات من الانتهاكات المستمرة والوحشية اليومية التي يواجهها الفلسطينيون نتيجة الأنشطة الاستيطانية لإسرائيل.

فهذا الأسبوع، أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عزمها على المضي قدماً في تشييد ٢٠٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية إضافية في القدس الشرقية المحتلة. وفي مطلع تشرين الأول/أكتوبر، أقرت إسرائيل مشروع تشييد تبلغ كلفته ٦ ملايين دولار من أجل توسيع المستوطنات أيضاً في قلب

مدينة الخليل المحتلة، حيث يقيم الآن ٨٠٠ مستوطن بصورة غير قانونية. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، استولى مستوطنون إسرائيليون على منزل عائد لفلسطينيين في حي سلوان في القدس الشرقية بعد أن طرد الجنود الإسرائيليين قاطنيه الـ ١١ تحت تهديد السلاح، مما أدى إلى جعل أسرة أبو سنينة بلا مأوى. ويواصل المستوطنون الإسرائيليون ترويع المدنيين الفلسطينيين، حيث بلغ متوسط الاعتداءات التي تنجم عنها إصابات بشرية وأضرار في الممتلكات منذ بداية عام ٢٠١٨ خمسة اعتداءات أسبوعياً.

ويزداد هذا الواقع المروّع سوءاً من جراء استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في انتهاك حرمة القدس ومركزها التاريخي. ففي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بضرب قساوسة أقباط ضرباً مبرحاً واحتجازهم عند مدخل كنيسة القيامة في القدس الشرقية. وعلى الرغم من الحضور المستمر للكنيسة القبطية في فلسطين منذ القرن الرابع على الأقل وكونها جزءاً لا يتجزأ من نسيج المجتمع الفلسطيني، تواصل إسرائيل مضايقة رجال الدين والمصلين التابعين للكنيسة وتخويفهم والحط من كرامتهم. ويشكل هذا كله على نحو لا يمكن إنكاره جزءاً لا يتجزأ من إصرار إسرائيل على محاولاتها المتكررة لفرض أيديولوجيتها الاستعمارية عن طريق إخضاع جميع غير اليهود الموجودين تحت سيطرتها للتحريض والهجمات على أسس عنصرية، على نحو ما بيّنه في الآونة الأخيرة اعتماد الكنيست الإسرائيلي ما يسمى "قانون الدولة القومية اليهودية"، الذي يرفض صراحة إعطاء غير اليهود كامل حقوقهم.

ويتجسد هذا التجريد العنيف من الإنسانية أيضاً في القتل المنتظم للفلسطينيين في الضفة الغربية، حيث قتل في الأسبوع الماضي وحده ثلاثة فلسطينيين: عثمان لدادوة، عمره ٣٨ عاماً، ومحمد محمود بشارت، عمره ٢٣ عاماً، ومحمد معمر الأطرش، عمره ٤٢ عاماً.

وفي الوقت نفسه، تواصل إسرائيل منع المجتمع الدولي من معاينة جرائمها، بالتزيف الدائم للواقع بواسطة دعايتها الكاذبة وعرقلة عمل منظمات حقوق الإنسان التي توثق الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال التابعة لها. واتضح ذلك في مجلس الأمن نفسه في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، عندما هوجم هغاي إعاد، مدير منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية "بتسليم"، بملاحظات ترهيبية أدلى بها ممثل إسرائيل، الذي دعاه "مواطناً إسرائيلياً في خدمة العدو" و "متعاوناً مع العدو"، مستخدماً اللغة العبرية. كما واجه السيد إعاد غضب عدد من القادة الإسرائيليين، حيث وُصف بأنه "عار" و "عميل أجنبي" و "غير شرعي" و "حصان طروادة". وذهب أورن هازان، وهو مشرّع في حزب الليكود، إلى حد نشر صورة للسيد إعاد على صفحته على وسائل التواصل الاجتماعي مرفقة بعبارة "مطلوب حياً أو ميتاً".

وناشد المجتمع الدولي مرة أخرى أن يظهر دعمه لجهود الناشطين الفلسطينيين والإسرائيليين وغيرهم من الناشطين في مجال حقوق الإنسان عن طريق إدانة هذا الترهيب والتخويف وعن طريق الاستماع إلى دعوات العاملين في المجال الإنساني ومنظمات حقوق الإنسان لكفالة احترام القانون الدولي. ويكتسي ذلك أهمية بالغة لإنهاء الظلم الهائل الذي يواجهه الشعب الفلسطيني. وبيانات الإدانة لن تكون كافية؛ وثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لإنهاء الإفلات من العقاب، وحماية المدنيين والدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة لهم وإنقاذ فرص تحقيق مستقبل يعمه السلام والأمن، وهو مستقبل يتعرض لخطر بالغ في هذا الوقت.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٤٩ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (A/ES-10/798-S/2018/928) سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب في حق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو التفضل بتعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فداء عبد الهادي ناصر
السفيرة، القائمة بالأعمال بالنيابة